CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/9/9
31 July 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية
والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع التاسع
مونتريال ، ١٠ – ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣
البند ٥-٢ من جدول الأعمال المؤقت *

الاستعمال المستدام : وضع مبادئ عملية وإرشاد تشغيلي وما يرتبط بهما من أدوات

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

خلال فترة العامين ٢٠٠١- ٢٠٠٢ ، قامت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ، استجابة للمقرر ٢٤/٥ الصادر عن مؤتمر الأطراف ، بتنظيم ثلاث ورش إقليمية عن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . وقد أسفرت تلك الورش عن سلسلة من المبادئ والخطوط الإرشادية تتعلق بالاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي ، وكذلك عن معلومات إضافية عن القضايا المرتبطة بتشغيل الخطوط الإرشادية .

ودعا مؤتمر الأطراف ، في اجتماعه السادس ، بموجب مقرره ١٣/٦ ، إلى عقد ورشة رابعة مفتوحة العضوية في سبيل القيام بما يلي : (١) تجميع نتائج الورش الثلاث ؛ (٢) إيجاد تكامل بين الآراء المختلفة والفروقات الإقليمية ؛ (٣) وضع مجموعة من المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية . وقد عقدت في أديس أبابا من ٦ إلى ٨ مايو ٢٠٠٣ الورشة الرابعة المفتوحة العضوية بشأن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . وانتجت الورشة مشروع أديس أبابا المسمى مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، وهي عبارة عن سبعة شروط كامنة في تحقيق الاستعمال المستدام ، و١٤ مبدأ عملياً

* UNEP/CBD/SBSTTA/9/1.

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ اضافية

مـــترابطاً بعضها ببعض وما يتصل بها من خطوط إرشادية تشغيلية ، وبضع أدوات أو صكوك لتنفيذ تلك المبادئ والخطـــوط الإرشـــادية ، ينبغـــي أن تحكـــم استعمالات العناصر المكونة للتنوع البيولوجي ، لكفالة استدامة تلك الاستعمالات .

وقـــد أعدت المذكرة الحالية استجابة للمقرر ١٣/٦ ، وهي تقوم على أساس المناقشات التي جرت أثناء ورشـــة أديـــس أبابـــا . فالقســـم الأول منها فيه تقديم للتفويض الصادر تحت اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بالاستعمال المستدام ، ويعطي بعض المعلومات عن الجوانب التي تركز عليها الورش الإقليمية ، وتتضمن تقريراً عـــن تنظـــيم الورشـــة الرابعة . أما القسم الثاني ففيه نظرة عامة موجزة لمشروع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية ، كما وضعتها الورشة الرابعة .

ويتضـــمن القســـم الثالث بعض العناصر المطلوب مناقشتها بشأن الأداة أو الصك اللذين ينبغي ربطتهما بتنفـــيذ المـــبادئ والخطـــوط الإرشادية . وتنفيذ المبادئ والخطوط الإرشادية في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجـــي ســـوف يعتمد في الواقع على كثير من العوامل المترابطة ، وهي تشمل ، على السبيل التمثيل وليس الحصـــر ، وجود حوافز ملائمة ، وقدرة على إدارة وتبادل المعلومات وقدرة كافية تمكن من تنفيذ خطط الإدارة المستدامة والقدرة على التحور لملاءمة الظروف المتغيرة على أساس الرصد والتغذية المرتدة . وقد قامت الورشة الـــرابعة ، بصـــفة خاصـــة ، بمواصـــلة وضع القضايا المتعلقة بالإدارة التواؤمية وبالرصد والمؤشرات (أنظر UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF.8) . والمذكـــرة الحالية قائمة على أساس نتائج المناقشات التي جرت خلال تلك الورشة .

توصيات مقترحة

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (المشار إليها فيما بعد بـــ " الهيئة الفرعية ") قد ترغب في أن توصي مؤتمر الأطراف باعتماد مقرر يتمشى والخطوط الآتية :

إن مؤتمر الأطراف ،

إذ يـــنوه بـــأن اقـــتراحات تطبيق طرائق ووسائل لإزالة أو لتخفيف الحوافز الضارة التي أسفرت عنها الورشـــة التي عقدت بشأن التدابير الحافزة للحفظ والاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي ، وهي الورشة التـــي عقـــدت بمونتريال من ٣ إلى ٥ يونيه ٢٠٠٣ ، تتضمن مزيداً من الإرشاد بشأن تنفيذ المبدأ ٣ من مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ،

وإذ يتشـــدد علـــى أن نهج الأنظمة الإيكولوجية هو الإطار الأول للعمل في ظل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وأن هناك حاجة إلى النظر في الترابط بين مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ونهج الأنظمة الإيكولوجية في الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي ،

وإذ تلاحظ العمل الجاري بشأن تقييم الوقع في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي ،

١- *تعتمد* مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، كما جاء في المرفق بالوثيقة الحالية ؛

٢- *تدعو* الأطراف ، وغيرها من الحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى الشروع في عملية لتنفيذ مبادئ أديس وخطوطها الإرشادية على الصعيدين الوطني والمحلي ، شاملة وضع مشروعات رائدة بقصد ما يلي :

(أ) تحقيق الإدراج والإدماج للمبادئ والخطوط الإرشادية في التشريع الوطني وغيرها من القواعد ، والخطط والبرامج القطاعية والمشتركة بين عدة قطاعات ، التي تعالج الاستعمال الاستهلاكي وغير الاستهلاكي للتنوع البيولوجي ، شاملة الخطط والبرامج المتعلقة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ؛

(ب) تجميع المعلومات ذات الصلة عن الخبرات والدورس المستفادة ، في سبيل أدخال مزيد من التحسين على الخطوط الإرشادية ؛

٣- *يدعو* /الأمين التنفيذي ، في سبيل تسهيل تجميع المعلومات ذات الصلة ، إلى مواصلة تجميع دراسات الحالات التي يمكن أن تبين أهمية مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، في شتى المجالات المواضيعية والسياقات الجغرافية ، وهي دراسات سوف تؤدي إلى إرشاد يتعلق بالتحديد بالقطاعات والمناطق الأحيائية (biomes) وينبغي أن يتبع في دراسات الحالات الشكل الذي أعده الأمين التنفيذي . والدورس المستفادة من تلك الدراسات للحالات يمكن استعمالها لمواصلة وضع و/أو تنقيح مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية .

٤- *يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم بمزيد من العمل بشأن القضايا المتعلقة باستعمال المصطلحات للاستعمال المستدام والإدارة التواؤمية والرصد والمؤشرات ، بانياً في ذلك على نتيجة ورشة أديس أبابا .

٥- *يدعو* الأطراف والحكومات أن تقوم ، في تعاون مع غيرها من المنظمات ذات الصلة (مثلاً الـ IUCN ، والفاو) ويدعو الأمين التنفيذي إلى القيام بمزيد من البحث لتحرّي ما يلي :

(أ) وقع الاستعمال المستدام والاستعمال غير المستدام على سبل العيش وعلى السلع والخدمات المستمدة من الأنظمة الإيكولوجية ؛

(ب) دور النساء في الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي ؛

(ج) العلاقة بين القدرة الاسترادادية (resilience) للأنظمة الإيكولوجية والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ؛

(د) المصطلحات المستعملة في وصف الاستعمال المستدام ، ولاسيما ما يجب أن تعنيه عبارة " التناقص الطويل الآجل " للتنوع البيولوجي ، على صعيد الواقع الملموس ، مع مراعاة تطلعات الأجيال الحاضرة والمستقبلة في مختلف المناطق والحالات ؛

(هـ) وضع خطط الإدارة طبقاً لمقاييس زمنية ملائمة لتاريخ حياة الأنواع أو السكان ؛

(و) إمكانـــية تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية على استعمال عناصر التنوع البيولوجي الخاضعة لولايات متعددة (مثلاً موارد تتقاسمها عدة بلدان أو أنواع مهاجرة تتحرك عبر شتى الولايات الوطنية) في تعاون مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة (مثل اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات الآبدة (Wild) .

(ز) العلاقة الوظيفة بين عناصر التنوع البيولوجي المختلفة في سياق الاستعمال المستدام ؛

٦- *يطلـــب* مـــن الأميـــن التنفيذي أن يقوم بتجميع المعلومات والخبرات عن الكيفية التي يمكن أن يسهم بها الاســـتعمال المســـتدام للتنوع البيولوجي في إدراك هدف التنوع البيولوجي المتمثل في التخفيض المحسوس لمعدل ضـــياع التـــنوع البيولوجـــي بحلول عام ٢٠١٠ ، والكيفية التي يمكن بها أن يسهم الاستعمال المستدام في التنمية المستدامة ؛

٧- *يطلـــب* من الأمين التنفيذي أن يقوم بإدراج العمل المتعلق بالمؤشرات لرصد الاستعمال المستدام المشار إلـــيه فـــي القســـم الثالـــث ، فـــي العمل الأوسع نطاقاً الذي يجرى تطبيقاً للمقرر ٧/٤ بشأن " التحديد والرصد والمؤشرات والتقييم " . وبصفة خاصة ينبغي وضع /تبين مؤشرات التأثيرات الخارجية (مثل التلويث ، والكوراث الطبيعية ، والفقر ، والديون الخارجية ، واللاجئين ، والأشخاص النازحين) .

المحتويات

الصفحات

موجز تنفيذ..... ١

توصيات مقترحة..... ٢

أولا- مقدمة ٦

ثانياً- نظـــرة عامـــة إلى مشروع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي..... ٧

ثالثاً- الأدوات والصكوك المرتبطة بهذا الموضوع ٨

المرفق- مشروع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ١١

أولاً- مقدمة

١- إن عناصر التنوع البيولوجي قد استعملت ، في العقود الحديثة العهد ، بطريقة تؤدي إلى تدهور الموائل وضياع الأنواع وتآكل التنوع الجيني ، مما يضر بسبل العيش الحالية والمستقبلية . والاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي ، وهو أحد الأهداف الثلاثة للاتفاقية ، إنما هو مفتاح لتحقيق الغاية الأوسع نطاقاً المتمثلة في التنمية المستدامة ، وهو قضية شاملة لعدة قطاعات تتعلق بجميع القضايا والمجالات المواضيعية التي تعالجها الاتفاقية ، كما تتعلق بجميع الموارد البيولوجية . ويستبع ذلك الاستعمال المستدام تطبيق المناهج والعمليات في استعمال التنوع البيولوجي للحفاظ على قدرته على تلبية الاحتياجات والتطلعات البشرية الحالية والمستقبلية ، والحيلولة دون تناقصه على المدى الطويل .

٢- إن الاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي ورد تعريفه في المادة ٢ من الاتفاقية باعتباره يعني استخدام عناصر التنوع البيولوجي بأسلوب ومعدل لا يؤديان ، على المدى البعيد ، إلى تنافي هذا التنوع ، ومن ثم صيانة قدرته على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمقبلة . والأحكام المتعلقة بالاستعمال المستدام واردة في المادة ١٠ ، التي تطلب أموراً منها قيام الأطراف " باتخاذ تدابير تتعلق باستخدام الموارد البيولوجية بغية تفادي الأثار المعاكسة على التنوع البيولوجي ، أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن " . وفي سبيل مساعدة الحكومات على تنفيذها للمادة ١٠ طلب مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس من الأمين التنفيذي أن يقوم " بتجميع المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية وما يرتبط بها من أدوات أو صكوك ، ومن إرشاد يتعلق بالتحديد بالقطاعات والمناطق الأحيائية ، التي يمكن أن تساعد الأطراف والحكومات على وضع طرائق لتحقيق الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في إطار نهج الأنظمة الإيكولوجية " (المقرر ٢٤/٥) .

٣- استجابة لذلك المقرر قام الأمين التنفيذي ، في تعاون مع حكومات موزمبيق وفيتنام وأكوادور وبمساعدة مالية من حكومة هولندا ، بعقد ثلاث ورش إقليمية من الخبراء في ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ، مقصوداً منها إن تضع مجموعة من المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية وما يرتبط بها من أدوات تمكينية للأطراف ، ومديري الموارد وغيرهم من أصحاب المصلحة .

٤- عقدت الورشة الأولى في مابوتو ، في سبتمبر ٢٠٠١ ، وركزت على العناصر الأساسية المتصلة بالاستعمال المستدام لموارد الأراضي الجافة واستعمال الحياة الآبدة (Wildlife) في أفريقيا [1] / أما الورشة الثانية فقد عقدت في هانوي في يناير ٢٠٠٢ ، وعالجت بصفة خاصة استعمالات التنوع البيولوجي للغابات ، شاملاً المنتجات الحراجية الخشبية وغير الخشبية في آسيا ، مع إشارات إلى التنوع البيولوجي الزراعي [2]/. وعقدت الورشة الثالثة في ساليناس، بأكوادور ، في فبراير ٢٠٠٢ وركزت على استعمالات مصائد الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة ، خصوصاً في أمريكا اللاتينية والكاريبي [3] / .

---

[1] / تقرير ورشة مابوتو وارد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/6/INF/24/Add.1

[2] / تقرير ورشة هانوي وارد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/6/INF/24/Add.2

[3] / تقرير ورشة ساليناس وارد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/6/INF/24/Add.3

٥- إن مؤتمر الأطراف ، في اجتماعه السادس ، ومقرره ٦/١٣ قد دعا إلى عقد ورشة رابعة مفتوحة الضعوية تقوم بما يلي :

(أ) تجميع نتائج الورش الثلاث ؛

(ب) التكامل بين شتى الآراء والفروقات الإقليمية ؛

(ج) وضع مجموعة من المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

٦- وجرى تنظيم الورشة الرابعة المفتوحة العضوية في أديس أبابا ، بأثيوبيا من ٦ إلى ٨ مايو ٢٠٠٣ . وتقرير ذلك الاجتماع متاح للاجتماع التاسع للهيئة الفرعية بوصفه وثيقة إعلامية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/8) .

٧- إن المعلومات الواردة في المذكرة الحالية وكذلك التوصيات المقترحة ، تقوم على أساس نتيجة الورشة الرابعة الآنفة الذكر .

ثانياً- نظرة عامة إلى مشروع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

٨- إن مشروع مبادئ أديس ابابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي مرفقة بالمذكرة الحالية . توجد ديباجة للمبادئ تتضمن قائمة بسبعة شروط كامنة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في تخطيط الحكومات وتخطيط الموارد الطبيعية . وهذه القائمة يعقبها ١٤ مبدأ تمثل إطاراً لإسداء المشورة للحكومات ومديري الموارد وغيرهم من أصحاب المصلحة بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين والقطاع الخاص، عن الكيفية التي يمكن لهم بها أن يكفلوا إلا تؤدي استعمالاتهم لعناصر التنوع البيولوجي إلى تناقص التنوع البيولوجي على المدى الطويل . وكل مبدأ يعقبه بيان السبب المنطقي ، وتفسير كامل وأمثلة عن التسبيب وعن معني المبدأ ، وبيان الخطوط الإرشادية التشغيلية ، مما يمثل مشورة وظيفية بشأن تنفيذ المبدأ .

٩- مقصود أن تكون المبادئ ذات صلة عامة بالموضوع ، غير هذه المبادئ لم تنطبق جميعها بشكل متساو على جميع الحالات ، كما أنها لا تنطبق بالصرامة نفسها . ثم أن تطبيقها سوف يتباين وفقاً للتنوع البيولوجي الذي يجرى استعماله ، والظروف التي تستعمل بها تلك المبادئ ، والسياق المؤسسي والثقافي الذي يجرى الاستعمال فيه . والمبادئ العملية تنطبق في معظم الأحيان على الاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية لعناصر التنوع البيولوجي . وهي تأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بما يلي :

(أ) السياسات والقوانين واللوائح ؛

(ب) إدارة التنوع البيولوجي ؛

(ج) الظروف الاجتماعية – الاقتصادية

(د) المعلومات والبحث والتربية والتعليم .

ثالثاً- الأدوات والصكوك المرتبطة بهذا الموضوع [4]/

١٠- إن تطبيق المبادئ والخطوط الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي أمر يرتهن بكثير من العوامل المترابطة ، وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر وجود تدابير حافزة ملائمة ، والقدرة على إدارة وتبادل المعلومات ووجود قدرة كافية لتنفيذ خطط الإدارة المستدامة ، والقدرة على التواؤم مع الظروف المتغيرة على أساس الرصد والتغذية المرتدة . وبصفة خاصة ، وحيث أن إدارة النظم الإيكولوجية تتغير ظروفها وبذلك تكون مكتنفة بشكوك لعدم توفر اليقين في جميع الاستخدامات المطبقة على عناصر التنوع البيولوجي، فإن الإدارة المتوائمة يجب أن تكون جزءاً جوهرياً من أي إدارة في سبيل الاستخدام المستدام . والتطبيق الناجح للإدارة المتوائمة يرتهن برصد التغيرات فيما يستعمل من مؤشرات ، وهو أمر قد يؤدي إلى تغيرات في طائفة من الأنشطة المتصلة بنظام الإدارة . وقضايا الإدارة المتوائمة والرصد والمؤشرات في سبيل الاستعمال المستدام أمر تعالجه السطور التالية .

٣-١ الإدارة التواؤمية

١١- إن الاستعمال المستدام ليس حالة ثابتة وإنما هو عاقبة لتحقيق توازن بين طائفة من العوامل ، تتغير تبعاً لسياق الاستعمال . وبالإضافة إلى ذلك فإن استدامة الاستعمال لا يمكن الإعراب عنها بيقين ، وإنما يكون هذا الإعراب على صورة ترجيح قد يتغير إذا تغيرت الظروف التي تجرى فيها تلك الإدارة . وفي هذا السياق فإن الإدارة التواؤمية تعالج الطبيعة المعقدة والديناميكية للأنظمة الإيكولوجية واستخدامتها ، وفي غيبة معرفة كاملة بطريقة أدائها ، تكون قادرة على الاستجابة للشكوك المحيطة بالموضوع وتتضمن عناصر من " التعلم عن طريق العمل " أو عن طريق التغذية المرتدة للبحوث . وتحقيق الاستدامة يرتهن أيضاً بالقدرات المؤسسية على التواؤم للظروف المتغيرة القائمة على أساس الرصد والتغذية المرتدة . ونظراً لما يحيط الموضوع من شكوك ، للتغييرات المفاجئة للسياقات المختلفة ، التي يحدث فيها استعمال التنوع البيولوجي ، فإن الاستخدام المستدام يستتبع تطبيق الإدارة التواؤمية للموارد البيولوجية .

١٢- بأختصار إن الإدارة التواؤمية تعتبر النهج الملائم نحو إدارة الموارد البيولوجي ، بسبب قدرتها على معالجة الافتقار إلى اليقين والتباين الطبيعي ، وطبيعتها التكرارية في رصد الموارد البيولوجية من خلال الدورات الإدارية (management cycles) وآليات التغذية المرتدة /صنع القرار ، لتعديل الإدارة . والإدارة التواؤمية يمكن تطبيقها في كل من العناصر المعترف بها الداخلة في التنوع البيولوجي ، حيث يكون مقياس الإدارة (واحتياجات الإدارة التواؤمية) أمراً تحدده المكونة التي يجرى استعمالها .

---

[4]/ المعلومات الواردة في هذا القسم قائمة على أساس المعلومات الموجودة في تقرير الورشة الرابعة المفتوحة العضوية بشأن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي (أديس أبابا ، ٦-٨ مايو ٢٠٠٣ (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/8) .

٣-٢ الرصد والمؤشرات

١٣- إن الرصد مكونة رئيسية في الإدارة التواؤمية ، وينبغي أن يسأل المديرون وأن يكونوا مسؤولين عن وضع وتنفيذ برنامج الرصد . والمؤشرات والعلامات على الطريق التي تكون جزءاً من برامج الرصد ينبغي الاتفاق عليها من جانب جميع أصحاب المصلحة ، شاملين الحكومات والعلميين .

١٤- ينبغي أن تؤخذ في الحسبان سلسلة من المعايير والخصائص عند وضع نظام الرصد . فمثلاً ينبغي أن يكون للرصد حدود مكانية وزمنية مرتبطة بالوقع المحتمل ، ولكن ينبغي إلا يتجاهل الآثار الجانبية غير المباشرة للإدارة وهي الآثار التي تظهر " في الجزء السلفي من تيار الأحداث " (downstream) . ويوجد أيضاً مستويات مختلفة ينبغي القيام فيها بالاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية . فمثلاً ينبغي رصد جهود الحصاد ، في سبيل تحديد التغيرات في المحصول الناتج عن جهد كل وحدة كي يكون مؤشراً على وقع برنامج الإدارة ، مع مراعاة التحسينات في التكنولوجيا والممارسة المتعلقين بكفاءة الحصاد .

١٥- إن رصد الاستعمال الاستهلاكي وغير الاستهلاكي ينبغي القيام به بالوتيرة ذاتها ومن جانب الوكالات نفسها ، على الرغم من أن الأخذ بتوليفة من عمليات الرصد قد يسفر عن رجحان أكبر لاكتشاف وقع الاستعمالات ورجحان الحفاظ على أنظمة الرصد على المدى الطويل . والرصد على مستويات متعددة أمر هام بصفة خاصة في الحالات التي تكون فيها معلومات محددة متاحة بشأن الوضع القائم في مكونة التنوع البيولوجي التي يجرى استعمالها ، أو لتفادي تشويه التقدير بسبب المعلومات المستمدة نتيجة للاستعمال (مثلاً إن الحصاد في معظم الأحيان يستهدف مكونات محددة فقط) ومن المهم أيضاً النظر إلى الوقع على مورد غير الأثر المترتب عن تدابير إدارة مباشرة ، مثل الاستقطاعات غير المشروعة ، واستعمال جميع مصادر المعلومات الأخرى ذات الصلة ، لتبين صحة الاستنتاجات بشأن الاتجاهات في الوضع القائم في الموارد والتوصيات المتعلقة بإدارة ذلك الوضع .

١٦- هناك حاجة إلى تبين /إجراء مزيد من التطوير للمؤشرات [٥]/ (في سياق الاستعمال المستدام في سبيل تقديم وصف سليم ؛ الوضع القائم في نظام ما والتغير في ذلك النظام والاتجاهات في ذلك النظام ، وتوليفات من هذه الأمور . وينبغي أيضاً تبين الخصائص المرغوب فيها في المؤشرات.

١٧- ينبغي وضع المؤشرات على مقاييس متباينة . فبعضها سيكون وطنياً في سياقه بينما تكون بعض المؤشرات عبارة عن مؤشرات لمجال الإدارة . ومن المهم للمديرين /المخططين أن يضمنوا نظام الرصد مؤشرات تتعلق بحالتهم الخاصة . وينبغي أن يدرك المديرون أنه توجد كثير من مصادر المعلومات بشأن المؤشرات (مثلاً الفاو ، جدول أعمال القرن ٢١ ، نظام الأمم المتحدة لمؤشرات رصد الأرض الواسعة ، (Wide Earth Watch Indicators) ، البنك الدولي) .

١٨- بالنسبة لكل مكونات التنوع البيولوجي ، ينبغي أن توضع في صياغتها النهائية مجموعة من المؤشرات لقياس تناقص تلك المكونات . وفي هذا السياق البيولوجي ينبغي تبين المؤشرات الخاصة بعناصر التنوع

---

[٥]/ أنظر أيضاً مذكرة الأمين التنفيذي بشأن تصميم برامج ومؤشرات الرصد على الصعيد الوطني (UNEP/CBD/SBSTTA/9/10) .

البيولوجي التي يمكن أن تخضع للاستعمال . وتقييم استدامة استعمال عنصر معين سيعتمد إلى حد بعيد على حجم الاستعمال ومداه . ومؤشرات الاستدامة ينبغي تطبيقها على مكونة التنوع البيولوجي المتقاربة من وحدة الإدارة .

١٩- ينبغي أن تكون المؤشرات التي يتم تبينها ملائمة لتبين وقع الاستعمال ، وأن تشير فقط إلى الوضع البيولوجي القائم لكل عنصر مكون للتنوع البيولوجي ، كما ينبغي بناء تلك المؤشرات بحيث تستكشف التناقص في الوضع القائم لمكونات التنوع البيولوجي .

٢٠- ستكون المؤشرات الاقتصادية جوهرية أيضاً في تبين الوضع القائم والتغير والاتجاهات في استعمال المكونات البيولوجية للتنوع البيولوجي من حيث قيمتها الاقتصادية . وينبغي استعمال المؤشرات التي يتم تبينها لتقييم استدامة الاستخدام . فمثلاً يمكن أن تكون مؤشراً اقتصادياً الدرجة التي يتم بها تثمين الموارد البيولوجية بحيث تمثل قيمة حقيقية ، لأن ذلك شرطاً للإدارة الفاعلة .

٢١- يضاف إلى ذلك المؤشرات الاجتماعية التي تعكس القيم الاجتماعية المتعلقة بالاستخدام المستدام للمكونات البيولوجية . وينبغي أن تكون المؤشرات التي يتم تبينها أمثلة ملائمة للتدليل على ما يلي :

(أ) إدماج القيم الاجتماعية في استعمال الموارد البيولوجية ؛

(ب) الكيفية التي ينظر بها إلى الاحتياجات الفريدة للأفراد والمجتمعات في إصدار القرارات الإدارية؛

(ج) المدى التي يمكن فيه اعتبار تخصيص الموارد عادلاً ومنصفاً .

٢٢- إن جميع الثقافات تستعمل جوانب من التنوع البيولوجي للحفاظ على تلك الثقافات . واستعمال مؤشرات لرصد الاستعمال المستدام في السياق الثقافي أمر هام لتفهم وقع الاستخدام على تلك الثقافات والعكس بالعكس . وينبغي تحديد الثقافات فيما يجاوز مجموعات السكان الأصليين ؛ وإدماج المعتقدات والعادات والممارسات والمسلك الاجتماعي لجميع الناس . ولذا ينبغي تبين بعض المؤشرات الثقافية .

المرفق

مشروع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي [6]/

١- إن مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي هي عبارة عن ١٤ مبدأ عملياً وخطوطاً إرشادية تشغيلية وبضعة أدوات لتطبيقها ، مترابطة فيما بينها ، تحكم استخدامات مكونات التنوع البيولوجي لكفالة استدامة تلك الاستخدامات . وتوفر المبادئ إطاراً لإسداء المشورة للحكومات ومديري الموارد وغيرهم من أصحاب المصلحة بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين والقطاع الخاص ، عن الكيفية التي يمكن بها أن يكفلوا الإ يؤدي استعمالهم لمكونات التنوع البيولوجي إلى تناقص التنوع البيولوجي على مدى الطويل. والمقصود من المبادئ أن تكون ذات صلة عامة بالموضوع بيد أن جميع المبادئ لا تنطبق بدرجة متساوية على جميع الحالات ، كما أنها لا تنطبق بالصرامة نفسها . وسوف يتباين تطبيقها طبقاً للتنوع البيولوجي الذي يجرى استعماله والظروف التي يستعمل فيها ذلك التنوع ، والسياق المؤسسي والثقافي الذي يجري فيه هذا الاستعمال .

٢- إن الاستعمال المستدام هو أداة قيمة لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي ، حيث أن هذا الاستخدام ، في كثير من الحالات ، يوفر حوافز على الحفظ والاستعادة ، بسبب المنافع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يستمدها الناس من ذلك الاستعمال . وفي هذا السياق ، وكما هو معترف في خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ، إن الاستعمال المستدام هو أداة فعالة لمكافحة الفقر وتبعاً لذلك لتحقيق التنمية المستدامة .

٣- إن المبادئ العملية في معظم الحالات تنطبق على الاستخدامات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية لمكونات التنوع البيولوجي . وهي تأخذ في الحسبان المتطلبات المتصلة بما يلي : (١) السياسات والقوانين واللوائح ؛ (٢) إدارة التنوع البيولوجي ؛ (٣) الظروف الاجتماعية – الاقتصادية ؛ (٤) المعلومات والبحث والتربية والتعليم .

٤- من الافتراضات الأساسية أن تطبيق المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية إنما هو تطبيق يجرى في سياق نهج الأنظمة الإيكولوجية (المقرر ٥/٦ الصادر عن مؤتمر الأطراف) وبالنسبة للمبادئ العملية ، توجد ملاحظات هامشية تشير إلى كل مبدأ أو مبادئ ذات صلة بالموضوع ورادة في نهج الأنظمة الإيكولوجية .

٥- إن التقدم المحرز نحو الاستدامة سيتطلب الارادة السياسة لإحداث تغيرات في سبيل إنشاء البيئة التمكنية اللازمة على جميع مستويات الحكم والمجتمع . والخطوط الإرشادية التشغيلية مقصود منها إن تسدي مشورة وظيفية عن تنفيذ تلك المبادئ . وقد تم وضع الخطوط الإرشادية مع مراعاة الفروقات الإقليمية والمواضيعية ومراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي جرى توثيقها في دراسات الحالات عن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق الأحيائية المختلفة وكذلك في ظل ما يوجد من مدونات سلوك .

---

[6]/ إن كل من الشروط الكامنة للتنمية المستدامة ، الواردة في القسم ألف و المبدأ العملي والخطوط الإرشادية التشغيلية الواردة في القسم باء ، مذكورة تماماً كما وضعتها الورشة الرابعة للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، المعقود في أديس أبابا في مايو ٢٠٠٣ .

٦- إن تشغيل المبادئ أمر يقتضي إيجاد هيكل تمكيني ، من مؤسسي وقانوني وإداري ، على جميع مستويات الحكم والمجتمع لدى كل طرف من الأطراف . ثم أن السياسات واللوائح ، التي يؤخذ بها ينبغي ، كي تكون فعالة، أن تكفل تطبيق المبادئ على نحو مرن ويتواءم مع مختلف الحقائق المحلية ويمكن تحويره ليتمشى والأنظمة الإيكولوجية المحددة . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان سبعة شروط كامنة باعتبارها إطاراً للتطبيق السليم للمبادئ والخطوط الإرشادية المبينة في القسم ألف أدناه .

ألف- الشروط الكامنة لتحقيق الاستعمال المستدام

٧- عند وضع هيكل برنامج لاستعمال المستدام وما يرتبط به من سياسات وقوانين ولوائح في تنفيذ ذلك البرنامج ، هناك بضعة شروط كامنة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في الحكم وتخطيط إدارة الموارد الطبيعية ، هي :

(أ) بينما من المستطاع استعمال مكونات التنوع البيولوجي مع بقاء العمليات الإيكولوجية والأنواع والتباين الجيني على مستوى أعلى من مستوى العتبات اللازمة للبقاء على المدى الطويل ، إلا أنه من مسؤولية الحكومات ومديري الموارد إن يكفلوا إلا يتجاوز الاستعمال تلك القدرات . ومن الأمور الجوهرية أن التنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن يحتفظ به بما يكفل أن تكون تلك الأنظمة الإيكولوجية قادرة على تحقيق الاستدامة في أداء الخدمات الإيكولوجية التي يعتمد عليها الناس ويعتمد عليها التنوع البيولوجي ؛

(ب) إن الأنظمة الإيكولوجية والعمليات الإيكولوجية داخل تلك الأنظمة ، وتباين الأنواع والاختلاف الجيني تتغير على مر الزمن سواء كانت تستعمل أو لا تستعمل . ولذا فإن الحكومات ومديري الموارد ينبغي أن يأخذوا في الحسبان الحاجة إلى استيعاب التغير ، بما في ذلك الأحداث الإفتراضية التي يمكن أن تؤثر في استدامة الاستعمال ؛

(ج) في الظروف التي توجد فيها مخاطرة تحويل المناظر الطبيعية إلى أغراض أخرى ، فإن تشجيع الاستعمال المستدام يمكن أن يوفر حوافز للحفاظ على الموائل والأنظمة الإيكولوجية ، وعلى الأنواع داخل تلك الأنظمة ، وعلى التنوع الجيني للأنواع . وكذلك بالنسبة لنوع معين ، مثل التماسيح ، أن الاستعمال المستدام قد وفر حوافز محسوسة للحفاظ على حيوان خطر يمثل تهديداً للبشر ؛

(د) إن الضرورات الأساسية للحياة ، مثل الغذاء والمأوي ، إنما توفر بصفة مباشرة أو غير مباشرة بإستعمال التنوع البيولوجي . وفي بلدان كثيرة هناك اعتماد كامل أو اعتماد محسوس على الحيوانات وعلى النبات التي يحصدها ملايين البشر ، وكثيراً ما يكونون من أفقر البشر ، لكسب عيشهم . وتزايد الاستعمالات الأخرى مثل الأدوية للحيلولة دون الأمراض أو لعلاجها ، وهذا الاستعمالات أصبحت بارزة وتتم أيضاً باستخدام التنوع البيولوجي . وأخيراً فإن مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وثقافاتهم كثيراً ما تعتمد اعتماداً مباشراً على استعمالات التنوع البيولوجي في كسب عيشهم . وفي جميع هذه الظروف ، ينبغي أن يكون لدى الحكومات سياسات وقدرات وافية تكفل أن تكون هذه الاستعمالات مستدامة ؛

(هـ) إن توفير المنتجات البيولوجية والخدمات الإيكولوجية المتاحة للاستعمال أمر محدود بالخصائص البيولوجية الذاتية التي تتميز بها الأنواع والنظم الإيكولوجية ، بما في ذلك الإنتاجية والقدرة الاستعادية والاستقرار . والأنظمة البيولوجية ، التي تعتمد على إعادة تدوير الموارد المحدودة ، لها أيضاً حدود تفرضها على السلع التي يمكن أن توفرها والخدمات التي يمكن أن تقدمها . وعلى الرغم من أن بعض الحدود يمكن توسيع نطاقها إلى حد ما من خلال تحقيق فتوحات تكنولوجية ، إلا أنه لا تزال هناك حدود وقيود ، تفرضها إتاحة الموارد الداخلية والخارجية وإمكانية التوصل إلى تلك الموارد .

(و) لتحسين أية آثار سلبية محتملة طويلة الآجل للاستعمالات ، يجب على جميع من يستعملون الموارد أن يأخذوا كل حيطة ممكنة عند إصدار قرارتهم الإدارية . وعلى غرار ذلك ينبغي أن تتأكد الحكومات أن الاستعمالات المرخص بها أو المأذون بها للتنوع البيولوجي إنما هي استعمالات يلتزم فيها بالحيطة والحذر في إدارة شؤونها .

(ز) عند النظر في الخطوط الإرشادية الفردية المبينة فيما يلي ، يقتضي الأمر أن يشار إلى أحكام المادة ٨(ي) وتطبيق تلك الأحكام ، والأحكام الأخرى المتصلة بتلك المادة ، وتطويرها في مقررات ذات صلة بالموضوع تصدر عن مؤتمر الأطراف في جميع الشؤون المرتبطة بمجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

باء- المبادئ العملية ، والاساس المنطقي والخطوط الإرشادية التشغيلية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

٨- إن استدامة استعمال مكونات التنوع البيولوجي هي استدامة سوف تعزز إذا ما طبقت المبادئ العملية التالية وما يتصل بها من خطوط إرشادية تشغيلية :

المبدأ العملي ١: سياسات وقوانين ومؤسسات مساندة مقامة على جميع مستويات الحكم مع وجود ترابط فعال بين هذه المستويات .

السبب المنطقي : هناك حاجة إلى توافر الإنسجام في السياسات والقوانين على جميع مستويات الحكم المرتبطة باستعمال معين . فمثلاً عندما يتبنى اتفاق دولي سياسة ما بشأن استعمال التنوع البيولوجي ، فإن القوانين الوطنية ودون الوطنية ينبغي أن تكون منسجمة مع تلك السياسة إذا إريد تعزيز الاستدامة . وينبغي أن يكون ثمة ترابط واضح وفعال بين المستويات المختلفة في الولاية – أي السلطة – لإمكان توفير " ممر " يسمح بإنتقال مورد ما من مرحلة التجميع أو الحصاد حتى مرحلة الاستعمال النهائي دون عوائق لا ضرورة لها . وفي معظم الأحيان إن الوسائل الأولوية لتحقيق الانسجام بين المستويين المحلي والدولي في الحكم ينبغي أن يتم من خلال الحكومات الوطنية ودون الوطنية .

الخطوط الإرشادية التشغيلية

- النظر في العرف والتقاليد المحلية (والقانون العرفي في الحالات التي يكون فيها هذا القانون معترفاً به) عند صياغة تشريع أو لوائح جديدة ؛

- تبين ما يوجد من تدابير وسياسات وقوانين ومؤسسات مساندة وإيجاد الجديد منها في نطاق الولاية – أي السلطة – التي سوف يتم فيها الاستعمال ؛
- تبين أية تراكب أو فجوات وتضاربات في القوانين والسياسات الموجودة والشروع في اتخاذ خطوات ملموسة لحل تلك المشكلات ؛
- تعزيز و/أو إنشاء ترابطات تعاونية وتساندية بين جميع مستويات الحكم في سبيل تفادي الازدواجية في الجهود أو وجوه تضارب أو تنافر .

المبدأ العملي ٢: ***اعترافاً بالحاجة إلى إطار حكمي يتمشى مع القوانين الدولية [7] والوطنية ودون الوطنية ، ينبغي أن يعطي المستعملون المحليون لعناصر أو لمكونات التنوع البيولوجي ما يكفي من سلطان ومساندة في الحقوق ، كي يكونوا مسؤولين وتقع عليهم المساءلة عن استعمال الموارد المعنية [8]***

الأساس المنطقي : إن الحصور غير المراقب على مكونات التنوع البيولوجي كثيراً ما يؤدي إلى افراط في الاستعمال حيث أن الناس يحاولون التوصل إلى أقرب قدر ممكن من المنافع الشخصية من الموارد بينما تكون هذه الموارد متاحة .أما الموارد التي يكون للأطراف أو الجماعات استعمال لها أو عدم استعمال أو يكون لهم عليها حقوق نقل ، فيها في المعتاد تستعمل بطريقة أشد مسؤولية ، لأن الناس ليسوا محتاجين ، في هذه الحالة ، إلى جني أكبر قدر من المنفعة قبل أن يأتي غيرهم ويستحوذ على تلك الموارد . ولذا فإن الاستدامة تعزز إذا منحت الحكومات " حقوقاً " أو " سلطة إشراف " ومسؤولية وواجب مسألة للناس الذين يستعملون الموارد ويديرونها ، وقد يكون ضمن هؤلاء المجتمعات والسكان الأصليون وملاك الأرض الخصوصيون . وبالإضافة إلى ذلك ، في سبيل تعزيز الحقوق المحلية أو الإشراف على التنوع البيولوجي والمسؤولية عن حفظ ذلك التنوع ، ينبغي أن يشارك من يستعملون الموارد في صنع القرارات بشأن استعمال الموارد وأن يكون لهم سلطة اتخاذ أية خطوات ناشئة عن القرارات المذكورة .

الخطوط الإرشادية التشغيلية

- كلما أمكن الأخذ بالوسائل التي تهدف إلى تفويض الحقوق والمسؤوليات والمساءلة إلى من يستعملون و/أو يديرون الموارد البيولوجية ؛

---

[7] / في الحالات التي تشير إلى التمشى مع القانون الدولي ، فإن ذلك يعني ما يلي (أ) أنه توجد حالات لن يكون فيها بلد ما طرفاً في اتفاقية دولية معينة . وفي هذه الحالة لن ينطبق ذلك القانون مباشرة على البلد المذكور ، (ب) من وقت لآخر لا تستطيع البلدان تحقيق الامتثال الكامل للاتفاقيات التي هم أطراف فيها وقد يحتاجون إلى مساعدة .

[8] / أنظر المبدأ ٢ من نهج الأنظمة الإيكولوجية .

- استعراض اللوائح الموجودة للنظر فيما إذا كان يمكن استعمالها لتفويض الحقوق ؛ وتعديل اللوائح حيثما يلزم الأمر ، ويكون هذا التعديل ممكناً ؛ و/أو صياغة لوائح جديدة إذا كان الأمر يحتاج إليها ؛ وفي كل الأمور ينبغي النظر إلى العرف والتقاليد المحلية (شاملة القانون العرفي إذا كان معترفاً به) .
- الرجوع إلى برنامج العمل المتصل بتنفيذ المادة ٨(ي) فيما يتعلق بقضايا مجتمعات السكان الأصليين والمحليين (المقرر ١٦/٥) وتحقيق التكامل بين المهام المتصلة بالاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي ؛
- توفير التدريب وخدمات الإرشاد لتعزيز قدرة الناس على الدخول في ترتيبات فعالة لصنع القرارات وكذلك الدخول في تنفيذ منهجيات للاستعمال المستدام .

المبدأ العملي ٣: ***السياسات والقوانين واللوائح الدولية والوطنية ودون الوطنية التي تشوه الأسواق وتعزز تدهور الموائل أو تولد من ناحية أخرى حوافز ضارة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، ينبغي تبينها وإزالتها أو تخفيفها [9].***

الأساس المنطقي : إن بعض السياسات أو الممارسات تولد مسالك غير قابلة للاستدامة ، تخفض من التنوع البيولوجي ويكون هذا التخفيض في أحيان كثيرة على صورة آثار جانبية لم تكن متوقعة إذ إن تلك السياسات أو الممارسات كان مقصوداً منها أصلاً التوصل إلى أهداف أخرى . فمثلاً أن السياسات المساندة للزراعة التي تشجع على الإفراط في الإنتاج الداخلي للبلد كثيراً ما تولد حوافز ضارة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .والقضاء على الإعانات التي تسهم في صيد الأسماك غير المشروع أو غير المبلغ عنه أو غير المنظم باللوائح ، والذي يتجاوز القدرة السديدة ، حسب ما تقتضي ذلك خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ، في سبيل تحقيق مصائد مستدامة للأسماك ، هي أيضا حالة أخرى من حالات الاعتراف بالحاجة إلى إزالة الحوافز الضارة .

الخطوط الإرشادية التشغيلية

- تبين الآليات الاقتصادية ، شاملة الأنظمة الحافزة والإعانات الحافزة على المستويات الدولي والوطني ودون الوطني ، التي لها وقع سلبي على احتمالات الاستدامة للاستعمالات التنوع البيولوجي ؛
- إزالة الأنظمة التي تؤدي إلى إلتواءات في السوق تسفر عن استعمالات غير قابلة للاستدامة لمكونات التنوع البيولوجي ؛
- تفادي اللوائح غير الضرورية لاستعمالات التنوع البيولوجي ، لأنها قد تزيد من التكاليف وتضيع فرصاً وتشجع على الاستعمالات غير المنظمة للوائح ، مما يخفض استدامة الاستعمال .

---

[9] / أنظر المبدأ ٤ في نهج الأنظمة الإيكولوجية

المبدأ العملي ٤: ***الإدارة التواؤمية ينبغي ممارستها على أساس ما يلي :***

(أ) ***العمل والمعرفة التقليدية والمحلية ؛***

(ب) ***التغذية المرتدة المتكررة والتي تتم في آوانها الصحيح والشفافة ، المستمدة من رصد الاستعمال ، والوقع البيئ والوقع الاجتماعي – الاقتصادي ، والوقع القائم في المورد الذي يجرى استعماله ؛***

(ج) ***تصحيح الإدارة على أساس التغذية المرتدة التي يحصل عليها من إجراءات الرصد*** [10]

الأساس المنطقي : إن النظم البيولوجية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر في استدامة استعمال التنوع البيولوجي تختلف اختلافاً كبيراً . وليس من المستطاع الحصول على معرفة بجميع جوانب تلك الأنظمة قبل بدء استعمال التنوع البيولوجي . ولذا يقتضي الأمر أن تقوم الإدارة برصد الآثار التي تنشأ عن ذلك الاستعمال ، وأن تسمح بتصحيح لذلك الاستعمال حسب مقتضي الحال . وفي هذا السياق من المفضل استعمال جميع مـــوارد المعلومات بشأن الموارد ، عند تقرير الكيفية التي يمكن بها استعمال ذلك المورد . وفي مجتمعات كثيرة ، أدت المعرفة التقليدية والمحلية إلى استعمال شديد للتنـــوع البيولوجي على نحو مستدام طوال فترات طويلة دون إضرار بالبيئة أو بالمورد . وإدماج هذه المعرفة في نظم الاستعمال الحديثة ، يمكن أن يكون له تأثير كبير في تفادي الاستعمالات غير الملائمة للموئل . وكذلك وبصرف النظر عن المعلومات العلمية بشأن المورد ، أن استعمال المورد سيكون في احوال كثيراً مرتهناً بالمعتقدات الثقافية وبالمعايير الاجتماعية للمجتمع المحلي .

الخطوط الإرشادية التشغيلية

- كفالة وجود خطط إدارة تواؤمية تناسب استعمالات معينة ؛
- جعل خطط الإدارة التواؤمية مستوعبة لأنظمة تولد الإيرادات المستدامة اللازمة للتنفيذ الناجح ؛
- إسداء مساعدة إرشادية في إنشاء وصيانة أنظمة الرصد والتغذية المرتدة ؛
- إيجاد وصف واضح لنظام الإدارة التواؤمي ، الذي يشمل وسائل تقييم حالات الشكوك والافتقار إلى اليقين ؛
- تصميم نظام رصد بمقياس زمني يكفي لكفالة إتاحة المعلومات بشأن الوضع القائم للمورد وللنظام الإيكولوجي لإصدار القرارات الادارية المستنيرة عن علم ، بما يكفل الحفاظ على المورد .

---

[10] / أنظر المبدأين ٩ و ١١ في نهج الأنظمة الإيكولوجية

المبدأ العملي ٥: ***إن غايات وممارسات إدارة الاستعمال المستدام ينبغي أن تتفادي أو تخفض بقدر الإمكان من الوقع الضار على خدمات النظم الإيكولوجية وهيكلها ووظائفها ، وكذلك على المكونات الأخرى للأنظمة الإيكولوجية [11]/***

الأساس المنطقي : إن استعمال اي مورد ينبغي أن يأخذ في الحسبان الوظائف التي يمكن أن يؤديها المورد داخل النظام الإيكولوجي الذي يوجد فيه هذا المورد ، وأنه ينبغي إلا يؤثر الاستعمال تأثيراً ضاراً في وظائف الأنظمة الإيكولوجية . فمثلاً إن تقطيع الأشجار على الخط الفاصل لإنحدار المياه يمكن أن يؤدي إلى تآكل التربة والإضرار بوظيفة النظام الإيكولوجي في ترشيح الماء . وتفادي هذه الحالة قد يتضمن وضع حصص محافظة في تقطيع الأشجار مع ما يلائمها من تقنيات في الحصاد ورصد لآثار الحصاد إبان حدوث هذا الحصاد . وهناك مثال آخر وهو مثال صناعة الجمبري التي أوجدت شباكاً يمكن أن تستبعد الجمبري الصغير والمحصول الجانبي من الأسماك ، وأن تخفض أيضاً الآثار السلبية على مجتمعات أعماق البحار وغيرها من المجتمعات المرتبطة بهذا النشاط .

الخطوط الإرشادية التشغيلية

- كفالة إلا تضر الممارسات الإدارية بمقدرة الأنظمة الإيكولوجية على توفير السلع والخدمات التي قد تكون لازمة على مسافة من موقع الاستعمال . فمثلاً ، إن التقطيع الانتقائي للأخشاب على خط أنحدار المياه ينبغي أن يساعد مقدرة النظم الإيكولوجية على منع تآكل التربة وعلى توفير ماء نقي ؛
- كفالة ألا يضر الاستعمال الاستهلاكي وغير الاستهلاكي الاستدامة على المدى الطويل لذلك الاستعمال، بإنتاج آثار سلبية على الأنظمة الإيكولوجية التي يعتمد عليها ذلك الاستعمال ، مثلاً عندما تنطوي عملية سياحية على تدمير رصيف من المرجان كان ذلك الاستعمال يعتمد عليه ؛
- تطبيق " مبدأ التحوط " في إصدار المقررات الإدارية كما تقتضي ذلك الفقرة ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ؛
- تبين الخبرات الناجحة في إدارة مكونات التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى ، في سبيل تحوير هذه المعرفة وإدماجها في جهود الإدارة لحل ما تصادفه من صعوبات ؛
- النظر كلما أمكن في الوقع التراكمي والمتجمع للأنشطة على أنواع مستهدفة أو أنظمة إيكولوجية مستهدفة ، في القرارات الصادرة عن الإدارة فيما يتصل بتلك الأنواع أو الأنظمة الإيكولوجية .

المبدأ العملي ٦: ***البحث الشامل لعدة فروع من العلم في جميع جوانب الاستعمال والحفظ للتنوع البيولوجي ، هو أمر ينبغي تعزيزه ومساندته .***

---

[11] / أنظر المبادئ ٣ و ٥ و ٦ من نهج الأنظمة الإيكولوجية

الأساس المنطقي : إن الاتفاقيات الدولية والمقررات الوطنية ودون الوطنية التي تؤثر في الاستعمال ، ينبغي أن تقوم بتطبيق أفضل المعلومات التي يستند إليها ما يصدر من مقررات ، وأن تكون مدركة للظروف المحلية التي يجرى فيها استعمال من الاستعمالات . وبالإضافة إلى ذلك هناك حاجة إلى لكفالة مساندة البحث في المتطلبات البيولوجية والإيكولوجية للأنواع ، كفالة أن يظل الاستعمال في حدود مقدرة تلك الأنواع والأنظمة الإيكولوجية على تحقيق استدامة ذلك الاستعمال . ثم أن تعزيز الحوافز التي تساند الاستدامة أمر يرتكز إلى أنه من الأمور القيّمة الاستثمار في البحث لإيجاد سلع جديدة ولفتح فرص اقتصادية جديدة لأصحاب المصلحة .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- كفالة أن تكون نتائج البحث مصدراً للإعلام وللإستنارة ، تستنير به السياسات والمقررات الدولية والوطنية ودون الوطنية .
- الاستثمار في البحوث التي تتناول تقنيات وتكنولوجيات إدارة مكونات التنوع البيولوجي التي تعزز استدامة الاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للتنوع البيولوجي ؛
- تشجيع التعاون الفعال بين الباحثين العلميين والناس الذين يملكون المعرفة المحلية والتقليدية ؛
- تشجيع ومساندة الموأزرة الدولية ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للتنوع البيولوجي ؛
- إشراك الناس المحليين الذين يستعملون التنوع البيولوجي باعتبارهم شركاء في البحث ، واستعمال خبرتهم في تقييم منهجيات وتكنولوجيات الإدارة ؛
- إتاحة نتائج البحث على شكل يتيح أن يطبقها صانعو القرارات والمستعملين وغيرهم من أصحاب المصلحة ؛
- تعزيز برامج التبادل في المجالات العلمية والتقنية .

المبدأ العملي ٧: ***إن مقياس الإدارة والتنظيم ، المكاني والزماني معاً ، ينبغي أن يكون متوائماً مع المقـــــاييس الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية للاستعمال ولوقع ذلك الاستعمال*** [12] /.

الاساس المنطقي : إن الإدارة والتنظيم لأنشطة الاستعمال المستدام ينبغي أن تقاس على قدر الاحتياجات الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية لذلك الاستعمال .فمثلاً ، إذا كانت الأسماك تصاد من بحيرة ، ينبغي أن يكون صاحب البحيرة مكلفاً بإدارة تلك البحيرة ومسؤولاً عن تلك الإدارة طبقاً للسياسة وللتشريع الوطني أو دون الوطني . وعلى غرار ذلك ، إذا كانت

[12] / أنظر المبدأين ٢ و ٧ من نهج الأنظمة الإيكولوجية

توجد بلدان متجاورة تتقاسم مورداً فإن السلطة الملائمة لذلك المورد ينبغي أن تشمل تمثيلاً من تلك الدول وينبغي أن يشارك الجميع في إصدار القرارات الخاصة بالإدارة والتنظيم لذلك المورد . والمساءلة عن القرارات التي تحكم الموارد التي يجرى تقاسمها في ظل ولايات متعددة ، (والولاية هنا بمعني السلطة) ستظل بين يدى الدول المتعاونة ذات السيادة ، غير أن الحاجة تقتضي في هذه الحالة تعزيز الشفافية في المقررات لدى جميع الأطراف وتعزيز الأخذ بنهج لصنع القرارات بشكل مشترك .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- الوصل بين المسؤولية والمساءلة بالمقياسين المكاني والزماني للاستعمال ؛
- تحديد أهداف الإدارة للمورد الذي يجرى استعماله ؛
- إتاحة المشاركة الجماهيرية الكاملة في إعداد خطط الإدارة بما يكفل أفضل وسيلة لتحقيق الاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية ؛
- تشجيع ومساندة الموآزرة الدولية ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للتنوع البيولوجي ؛

المبدأ العملي ٨: ***ينبغي إيجاد ترتيبات للتعاون الدولي ، في الحالات التي يقتضي فيها الأمر إصدار مقررات وبذل أنشطة تنسيق متعدد الجنسيات***

الاساس المنطقي : إذا كان مورد من الموارد يتقاسمه بلدان أو أكثر يكون من المستصوب إيجاد اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف بين هذه الدول ، لتحديد الكيفية التي سوف يستعمل بها المورد ، والمقادير التي سيتم بها ذلك الاستعمال . وعدم وجود مثل هذه الاتفاقات قد يؤدي إلى قيام كل دولة بتنفيذ نظم إدارية منفصلة ، إذا ما اتخذت كلها معاً كان معناها أن المورد المشار إليه يستعمل استعمالاً مفرطاً .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- وضع ترتيبات للتعاون الدولي ، عندما يكون توزيع السكان أو المجتمعات /الموائل التي يجـرى استعمالها ، تتشابك فيها أثنتان أو أكثر من الأمم ؛
- تعزيز اللجان التقنية المتعددة الجنسيات لإعداد توصيات بشأن الاستعمال المستدام للموارد التي تتقاسمها عدة بلدان ؛
- إيجاد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول التي تتقاسم المورد ؛
- بيان الأساس الذي يقوم عليه اتخاذ القرارات التي تحكم الاستعمال المستدام للموارد المتقاسمة ، في الاتفاقات الآنفة الذكر.

المبدأ العملي ٩: ***ينبغي تطبيق نهج مشترك بين عدة فروع العلم وبين الأطراف المشاركة ، على المستوى المناسب من الإدارة والحكم المتصل بالاستعمال***

الاساس المنطقي : إن استدامة الاستعمال أمر مرتهن بعدة عوامل غير البرامترات البيولوجية المحضة المتعلقة بالمورد المستعمل . ومن المعترف به أن العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسة والاقتصادية كلها ذات أهمية متساوية . ولذا يقتضي الأمر أن تؤخذ تلك العوامل في الحسبان وإشراك أصحاب المصلحة ، بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين والقطاع الخاص ، والناس ذوي الخبرة في تلك المجالات المختلفة ، على جميع مستويات عملية صنع القرار .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- النظر في إيجاد آليات لتشجيع التعاون المشترك بين عدة فروع العلم ، في إدارة مكونات التنوع البيولوجي ؛
- وضع مقاييس لأنشطة إدارة الموارد ، تعزز المشاورات المشتركة بين عدة فروع العلم ؛
- تسهيل الاتصالات وتبادل المعلومات بين جميع مستويات صنع القرار ؛
- تبين جميع أصحاب المصلحة في الموضوع ، والسعي إلى إشراكهم في التخطيط وفي تنفيذ أنشطة الإدارة ؛
- ينبغي أن تـــؤخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية – الاقتصادية ، والسياسة ، والبيولوجية ، والإيكولوجية ، والمؤسسية ، والدينية والثقافية ، التي يمكن أن تؤثر في استدامة الإدارة ؛
- السعي إلى الحصول على إرشاد من الأخصائيين في الشؤون المحلية والتقليدية والتقنية ، عند تصميم خطة الإدارة ؛
- توفير القنوات الصحيحة للمفاوضات الكفيلة بحل النزاعات التي تنشأ عن الإشراك التعاوني بين جميع الناس حلاً سريعاً ومرضياً .

المبدأ العملي ١٠: ***إن السياسات الدولية والوطنية ودون الوطنية ينبغي أن تأخذ في الحسبان ما يلي :***

(أ) القيم الحالية والاحتمالية المستمدة من استعمال التنوع البيولوجي ؛

(ب) القيم الذاتية وغيرها من القيم غير الاقتصادية للتنوع البيولوجي ؛

(ج) قوى السوق التي تؤثر في القيم والاستعمال .

الاساس المنطقي : إن العمل الذي جرى حديثاً في حساب التكاليف الاحتمالية للاستعاضة عن الأنظمة الطبيعية ببدائل من صنع الإنسان ، قد دلت على أن هذه الأنظمة الطبيعية ينبغي إعطاؤها قيمة عالية جداً . ويستتبع ذلك إن السياسات الدولية والوطنية ودون الوطنية

التي ترشد التجارة والتنمية ينبغي أن تقارن القيمة الحقيقية للأنظمة الطبيعية بالقياس للاستعمالات المراد الأخذ بها بدلاً عن تلك الأنظمة ، قبل القيام فعلاً بذلك الاستبدال. فمثلاً للمنغروف وظائف المساعدة على توالد الأسماك وتعزيز أماكن الحضانة ، وتخفيف التآكل وهبات العواصف ، وتنحية الكربون (carbon sequestration) . والأرصفة المرجانية توفر حماية لصغار الأسماك ولأنواع كثيرة ، وكذلك توفر مناطق محمية على الساحل .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- تعزيز دراسات التقييم الاقتصادي للخدمات البيئة التي تؤديها الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية ؛
- إدماج هذه المعلومات في السياسة وعمليات صنع القرار ، وكذلك في التطبيقات التربوية ؛
- النظر في هذا المبدأ فيما يتعلق باستعمال الأرض / وتحويل الموئل وتبديله .والاعتراف بأن قوة السوق ليست دائماً كافية لتحسين ظروف العيش أو لزيادة الاستدامة في استعمال مكونات التنوع البيولوجي؛
- تشجيع الحكومات على أن تأخذ في الحسبان قيم التنوع البيولوجي في حساباتها الوطنية ؛
- تشجيع وتسهيل بناء القدرة لدى صانعي القرارات ، بشأن المفاهيم المتصلة بالتقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي ؛

المبدأ العملي ١١ : ينبغي أن يسعى من يستعملون مكونات التنوع البيولوجي إلى تخفيض التبذير والوقع البيئي الضار وإلى زيادة المنافع المستمدة من الاستعمالات

الاساس المنطقي : ينبغي أن يسعى المستعملون إلى تحقيق أفضل الوسائل في الإدارة وإلى تحسين الانتقائية في الاستعمالات الاستخراجية باستعمال تقنيات صديقة للبيئة ، بحيث يقل التبذير خصوصاً فيما يتعلق بالمقادير المستبعدة من مصائد الأسماك والحصاد الجانبي لصيد الأسماك ، وبزيادة المنافع الاجتماعية – الاقتصادية والإيكولوجية من الاستعمالات . فمثلاً في صناعة الطاقة ، يكون عرض طرق عمليات المساحة ثلاثين متراً . وبوجود هذه الطرق ، لا يوجد في الواقع احتمال أن تقوم الغابات المحيطة بإعادة استعمار حوض الطريق . وتوجد معدات يمكن أن تشق درب عرضه ٢,٥ متر خلال الغابة ، وهو درب يكفي للدراسات الزلزلاية، وتستطيع الغابة في هذه الحالة أن تستعمر من جديد المنطقة التي تم تجريدها من الأشجار .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- توفير حوافز اقتصادية لمديري الموارد كي يقوموا بالاستثمار بتطبيق أو استنباط تقنيات أشد صداقة للبيئة ، مثلاً الاعفاءات من الضرائب ، والأموال المتاحة للممارسات المنتجة ، وتحصيل فوائد أقل على القروض ، وإصدار الشهادات لإمكان الدخول إلى أسواق جديدة ؛

- إيجاد آليات للتعاون التقني في سبيل ضمان نقل التكنولوجيات المحسّنة إلى مجتمعات السكان ؛
- السعي إلى الحصول على استعراض مستقل لما يتم من حصاد لكفالة مزيد من الكفاءة في عملية الحصاد أو في الاستعمالات الاستخراجية الأخرى بحيث لا يكون لها وقع ضار على أوضاع الموارد المستعملة أو على الأنظمة الإيكولوجية ؛
- تبين وجوه عدم الكفاءة والتكاليف في المنهجيات المطبقة حالياً ؛
- القيام ببحوث وبعمليات تنمية في منهجيات أفضل ؛
- تشجيع أو تعزيز إنشاء مقاييس متفق عليها للجودة الصناعية في التعامل مع مكونات التنوع البيولوجي وإدارة شؤونها ، على الأصعدة الدولي والوطني ودون الوطني ، مثلاً الخطوط الإرشادية الصادرة عن مجلس الإشراف على الغابات (Forest Stewardship Council) والخطوط الإرشادية لأخشاب المناطق المدارية الصادرة عن ITTO ، والخطوط الإرشادية الصادرة عن مجلس الأحواض المائية البحرية (Marine Aquarium Council) للإتجار في أسماك المناطق الحارة وأرصفة المرجان ؛
- تعزيز وسائل النقل الفعالة والإنسانية لمكونات التنوع البيولوجي .

المبدأ العملي ١٢ : ***إن احتياجات مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذين يعيشون أو يتأثرون باستعمال وحفظ التنوع البيولوجي ، وكذلك إسهاماتهم في حفظ ذلك التنوع ، ينبغي أن تنعكس في التوزيع المنصف للمنافع الناشئة عن استعمال تلك الموارد .***

الاساس المنطقي : إن المجتمعات المحلية كثيراً ما تتحمل تكاليف محسوسة أو تضرب صفحاً عن منافع يدرّها الاستعمال الاحتمالي للتنوع البيولوجي ، في سبيل كفالة أو تعزيز المنافع التي يجنيها آخرون . إن كثيراً من الموارد ، (مثلاً الأخشاب ، مصائد الأسماك) تستغل استغلالاً مفرطاً لأن هناك تجاهلاً للوائح الصادرة أو لأن هذه اللوائح لا تطبق . وعندما يشرك السكان المحليين بوصفهم أصحاب المصلحة ، فإن هذه الانتهاكات تتناقص . والأنظمة الإدارية تعزز عند تنفيذ برامج بناء تستفيد منها المجتمعات المحلية ، مثل التدريب على حيازة القدرة ، وهو أمر يمكن يوفر بدائل للإيرادات أو يساعد تنويع القدرات الإدارية لتلك المجتمعات .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- تعزيز الحوافز الاقتصادية التي ستكفل منافع إضافية لأصحاب المصلحة المحليين المشركين في إدارة أي عنصر من عناصر التنوع البيولوجي ، مثل فرص العمل للسكان المحليين ، والتوزيع المتساوي للإيرادات بين السكان المحليين والمستثمرين من الخارج /المشاركين في الإدارة ؛
- الأخذ بسياسات ولوائح تكفل أن يحصل أصحاب المصلحة المحليون الضالعون في إدارة أحد الموارد للاستعمال المستدام ، يحصلون على حصة عادلة من أية منافع مستمدة من ذلك الاستعمال ؛

- النظر في طرائق لإدخال الاستعمال غير المراقب للموارد البيولوجية في إطار من الاستعمال المستدام القانوني ، يشمل تعزيز الاستعمالات غير الاستهلاكية البديلة لتلك الموارد ؛
- كفالة أن يظل مع السكان المحليين ، في الحالات التي يشارك فيها مستثمرون من الأجانب ، نصيب عادل من الإيرادات ؛
- إشراك أصحاب المصلحة المحليين في إدارة أي موارد طبيعية وإعطاء المشاركين في تلك الإدارة تعويض عادل عن جهودهم ؛
- في حالة إذا اقتضت الإدارة تخفيض مستويات الحصاد ينبغي بقدر الإمكان مساعدة المجتمعات المحلية التي تعتمد اعتماداً مباشراً على المورد المخفض ، لتمكينهم من الحصول على بدائل ؛

المبدأ العمل ١٣ : ينبغي أدماج تكاليف الإدارة وحفظ التنوع البيولوجي في صلب مجال الإدارة ويجب أن تنعكس تلك التكاليف في توزيع المنافع الناشئة عن الاستعمال [13] / .

الاساس المنطقي : إن إدارة وحفظ الموارد الطبيعية أمر يقتضي تكاليف . وإذا لم تتم تغطية وافية لتلك التكاليف سوف ينخفض مستوى الإدارة كما قد ينخفض أيضاً مقدار الموارد الطبيعية وقيمتها . فلابد من كفالة أن بعض المنافع الناشئة عن الاستعمال ستذهب إلى السلطات المحلية القائمة بإدارة المورد الطبيعي ، في سبيل الحفاظ على الإدارة الأساسية التي تكفل بقاء الموارد على نحو مستدام . وهذه المنافع يمكن أن تكون مباشرة ، مثل رسوم الدخول التي يدفعها الزائرون لأحد المراتع الوطنية ، وهي رسوم تدفع مباشرة إلى إدارة المرتع وتحتفظ بها تلك الإدارة ، وإيرادات الضرائب التي تدفع على إقتلاع أشجار الأخشاب ، التي يدفعها من يقتلعونها وتذهب ، من خلال الخزانة العامة إلى إدارة محلية للغابات .وفي بعض الحالات تدفع مباشرة إلى السلطة المتولية الإدارة رسوم الترخيص بصيد الأسماك ، أو تدفع هذه الرسوم إلى الخزانة الوطنية .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- كفالة إلا تتضمن السياسات الوطنية ودون الوطنية صرف إعانات تحجب التكلفة الحقيقية للإدارة ؛
- كفالة تحديد مستويات الحصاد وحصصه طبقاً للمعلومات الواردة من جهات الرصد وليس طبقاً للاحتياجات الاقتصادية لنظام الإدارة ؛
- توفير خطوط إرشادية لمديري الموارد لحساب التكلفة الحقيقية لإدارتهم في خطط أعمالهم ، والتبليغ عن تلك القيمة الحقيقية ؛
- إنشاء آليات بديلة أخرى لاستثمار الإيرادات الناشئة عن إدارة التنوع البيولوجي ؛

---

[13]/ أنظر الإرشاد التشغيلي لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية (المقرر ٧/٥ ، المرفق ، القسم جيم ، الفقرة ١١) .

- توفير حوافز اقتصادية للمديرين الذين أدخلوا فعلاً التكاليف البيئية في صلب إدارتهم ، مثلاً إصدار الشهادات اللازمة للدخـــول إلى أسواق جديدة ، التنازل عن ضرائب أو تأجيلها بدلاً من الاستثمار البيئي ؛ تعزيز نظام " لصق البطاقات الخضراء " في التسويق ؛

المبدأ العمل ١٤ : ***برامج التربية وتوعية الجمهور بشأن الاستعمال المستدام ينبغي تنفيذها كما ينبغي استحداث وسائل اتصال أشد فعالية بين أصحاب المصلحة والمديرين وفي محيط كل من الطائفتين .***

الاساس المنطقي : لكفالة جعل الناس على بينة من الترابط بين الإجزاء المختلفة للتنوع البيولوجي واتصاله بحياة البشر وآثار الاستعمالات ، من المستصوب توفير وسائل تكفل أن ينخرط الناس في التربية والتعليم والوعي بالفرص والمصاعب المرتبطة بالاستعمال المستدام . ومن المهم أيضاً تثقيف الناس بالعلاقة بين الاستعمال المستدام والهدفين الآخرين للاتفاقية . ومن الطرائق الهامة لتحقيق الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي إيجاد وسائل فعالة تكفل الاتصالات بين جميع أصحاب المصلحة ، ومثل هذه الاتصالات سوف تسهل أيضاً الحصول على أفضل المعلومات (والمعلومات الجديدة) بشأن المورد .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- تخطيط التربية والتعليم وأنشطة توعية الجمهور بشأن مايلي : الإدارة ، قيم الاستعمال المستدام ، تغير الإنماط الاستهلاكية وقيم التنوع البيولوجي في حياة الناس ؛
- كفالة أن تقوم برامج توعية الجمهور بإعلام وإرشاد صانعي القرارات أيضاً ؛
- استهداف جميع مستويات سلسلة الانتاج والاستهلاك بتلك الاتصالات ؛
- التبليغ عن الدروس المستفادة في مجال أنشطة الاستعمال المستدام إلى آلية تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي ؛
- تشجيع وتسهيل توصيل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات إلى أمم أخرى ؛
- كفالة أن يقوم مستعملو الموارد بإبلاغ الحكومة ما يبذلونهم من أنشطة على نحو يسهل الاتصالات على نطاق أوسع .